S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2786
27 January 1988

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثمانين
بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس : السير كريسبين تيكيل	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الاعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سميرنوف
الارجنتين	السيد بوغي
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	الكونت يورك فون فارتنبورغ
ايطاليا	السيد بوتشي
البرازيل	السيد نوغويرا - باتيستا
الجزائر	السيد جودي
زامبيا	السيد مفولا
السنغال	السيد ساري
الصين	السيد ليوي لي
فرنسا	السيد بلان
نيبال	السيد جوشّي
الولايات المتحدة الامريكية	السيد والترز
اليابان	السيد آبي
يوغوسلافيا	السيد بييتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

تقرير مقدم من الأمين العام الى مجلس الأمن وفقا للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) (S/19443)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسة ٢٧٨٥ ، أدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لشغل مقعد على طاولة المجلس ؛ أدعو ممثلي الاردن وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية العربية السورية والكويت ومصر الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) المقعد المخصص له على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد صلاح (الاردن) والسيد زابوتوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد بدوي (مصر) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل المغرب يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد سلاوي (المغرب) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول هو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعطيه الكلمة .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمع المجلس صباح اليوم إلى بيانات باسم الدول العربية والدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، كما أن ممثل جمهورية المانيا الاتحادية الموقر قد أوضح - إلى حد كبير - في بيانه الموقف الجماعي للاتحاد الاقتصادي الاوروبي . حقيقة ، إن البيانات التي تم الادلاء بها صباح اليوم والتي أوضحت مواقف هذا العدد الكبير من الدول ، هي في ذاتها أمر ذو أهمية قصوى .

اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب عن خالص تقديرنا للجهد العظيم الذي بذله الامين العام في إعداد التقرير المقدم في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وفقا للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) . وفي رأي منظمة التحرير الفلسطينية أن هذا التقرير بالفعل وثيقة تاريخية .

وقبل الدخول في التقرير بالتفصيل ، اسمحوا لي أن أعرب عن تعاطفنا مع السيد ماراك غولدينغ وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة والفريق المرافق له . فقد راقبنا تحركاته وعايشنا محنته .

كما نود أيضا أن نعرب عن شكرنا لموظفي وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الادنى (الاونروا) ، في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، على ما قدموه من خدمات وتسهيلات للسيد غولدينغ ، من أجل تمكينه من تحقيق النجاح في أداء مهمته .

للوهلة الاولى ، نلاحظ إزدراء اسرائيل لقرارات مجلس الامن . إذ نما إلى علمنا أن وزيرين اسرائيليين ، وبصفة خاصة السفاح اسحاق رابين ، قد اوضحا أنهما :

"قد وافقا على مقابلة السيد غولدنغ بوصفه ممثلا للامين العام وهما يستقبلانه في العادة ، ولكن ليس فيما يتصل بالتقرير المطلوب من الامين العام في القرار ٦٠٥ (١٩٨٧)" .

كما علمنا أيضا أنهما قد أوصيا :

"بتفادي قطاع غزة والضفة الغربية وبخاصة مخيمات اللاجئين وبأن تتم الاتصالات مع الفلسطينيين في القدس" . (S/19443 ، الفقرة ٤)

يوجد بميثاق الامم المتحدة نص يقضي بأن يوافق الاعضاء على قبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها . لكنني على يقين من أن أعضاء المجلس ، قد أصبحوا الآن يدركون بالفعل أن اسرائيل لن تنفذ أبدا قرارات المجلس . وأود هنا أن أقدم تعليقا : لعل المجلس بصبره وتسامحه الابويين يشجع إسرائيل على التمادي في الازدراء والغطرسة .

لقد ادرك السيد غولدينغ ان قصر اتصالاته على الفلسطينيين في القدس فقط من شأنه أن يجهض مهمته . إذ كان هناك اضراب عام في سائر أرجاء الاراضي الفلسطينية المحتلة ، كما كانت هناك عشرات من نقاط التفتيش العسكرية الاسرائيلية ، الامر الذي من شأنه أن يحول دون وصول أي فلسطيني بالسيارة إلى القدس ومقابلة ممثل الامين العام . لكن السيد غولدينغ استجمع أطراف شجاعته وقرر مقابلة الفلسطينيين حيثما استطاع إلى ذلك سبيلا . ونحن نتقدم إليه فعلا بالتهنئة على ذلك .

إن سياسة القبضة الحديدية التي تنتهجها اسرائيل وما تقوم به من ممارسات ضد شعبنا لم تفلح في كبت رغبته في التحرر . فقد أثبت الفلسطينيون أنه ليس من السهل كسر شوكتهم . وقد برهنوا بالعديد من الطرق الملموسة على إصرارهم على أن يناضلوا بكل الوسائل من أجل تحرير وطنهم فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي وإنقاذ الوطن والنفس . فالحرية هي هدفهم المباشر .

إن تقرير الامين العام يخبرنا بأنه :

"من الواضح أن التدابير التي اتخذتها قوات الامن الاسرائيلية لإعادة القانون والنظام في الاراضي المحتلة إلى نصابها لم تنجح حتى الآن" .

(S/19443 ، الفقرة ١١)

وفي رأينا ، ان هذا الوصف دون الحقيقة الفعلية . إذ وزعت اسرائيل جيشها وقواتها النظامية والطائرات العمودية والاسلحة الفتاكة وكل أنواع النار فالقضية ليست قضية استعادة القانون والنظام . فما يجري هناك هو مجابهة بين السلطة القائمة بالاحتلال والفلسطينيين الابطال . وانتفاضتهم للمطالبة بالحق : الحق في العيش في سلام وحرية في بلدهم ، حياة لا يلطخها وجود الاحتلال الاسرائيلي في أي شكل من أشكاله سواء كان

عسكريا أو غيره ، فكل تدابير القبضة الحديدية لن تفت من عضدنا . إن السبيل الذي اختارته اسرائيل لفرض الاخضاع مآله الفشل . والخيار العسكري ضد شعبنا أثبت فشله فشلا ذريعا واسرائيل تدرك تلك الحقيقة . وهي أن الفلسطينيين يرفضون ويعارضون بل ويقاومون الاحتلال الاسرائيلي .

يشير ممثل الامين العام إلى الفظائع والاعمال الوحشية لكنه لا يشير إلى أحدثها . فالسياسة الحالية التي تقول "اضربهم دون اطلاق النار عليهم" ماهي إلا شكل واحد فقط من أشكال الوحشية . أما استخدام كل انواع الغاز فهو شكل آخر . ولعل الامين العام قد عرف الآن أن أثر الغاز على المدى الطويل قد أضحى ملموسا بالفعل في الوقت الراهن . فقد ذكرت الصحف أن النساء الحوامل قد وضعت اطفالا ميتين نتيجة لاستنشاق الغاز . وسنقدم للمجلس أسماء مالا يقل عن ٣٥ أما تعسة فقدت الثمرة التي حملتها لأشهر ، ونساء أخريات قد أجهضن بسبب الضرب المبرح الذي انزلته بهن قوات الأمن المزعومة ، التي يعترف التقرير بأنها تضم قوات "شين بيت" سيئة السمعة بالاضافة إلى قوات الجيش وشرطة الحدود .

وإنني على يقين من أن قسم الرصد بمكتب الامين العام سيقدم تقريرا عما نشرته صحيفة "هآرتس" في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، حيث يقول المراسل أن القوات الاسرائيلية قد قامت باختيار جدار في مؤخرة دكان تقع في ميدان المنارة في قلب مدينة رام الله ، حيث رأى الجنود الاسرائيليون وهم يجرون شخصا عربيا يبلغ من العمر أربعين سنة وقد ربطت يداه خلف ظهره ، وأجلسوه هناك وبدأوا يوسعونه ضربا . ولم ينقذ الرجل - كما ورد في الصحيفة - سوى ظهور المصورين الاجانب . وتقوم المستشفيات في الاراضي الفلسطينية المحتلة بمعالجة حالات كسور الاطراف والجماجم والجروح في أجزاء أخرى من الجسم .

لقد امتدت الوحشية لتشمل المساجد والكنائس . وقد وجه رئيس اللجنة الاسلامية العليا الشيخ سعد الدين العلمي ، رسالة إلى الامين العام (S/19439) . وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، أصدر رؤساء الطوائف المسيحية في القدس البيان التالي :

"إلى جميع أبنائنا واخوتنا في الارض المقدسة :

"هكذا قال الرب . لا يفتخرن الحكيم بحكمته ولا يفتخر الجبار بجبروته ولا يفتخر الغني بغناه بل بهذا ليفتخرن المفتخر بانه يفهم ويعرفني إني أنا الرب الصانع رحمة وقضاء وعدلا في الارض لاني بهذه أُسَرُّ يقول الرب ."

هذا ، اقتباس من ارميا . أما بيان الكنائس المسيحية فنمه على النحو التالي :

"إن الاحداث الاخيرة المؤلمة على ارضنا والتي ذهب ضحيتها عشرات القتلى والعديد من الجرحى لهي تعبير واضح عما يعانيه شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة من ضيق وألم وعما يتطلع اليه من أجل الحصول على حقوقه الشرعية وتحقيق أمانيه .

"فنحن رؤساء الطوائف المسيحية في القدس نود أن نعبر بكل إخلاص ووضوح عن وقوفنا مع الحق والعدل وضد كل ظلم وإجحاف ، مع المتألم والمضطهد ، مع المشرد والمبعد ، مع المتضايق والمظلوم ، مع الحزين والمفجوع ، ومع الجائع والفقير .

"ووفقا لقول الرب في نبوة أشعياء :

'تعلموا فعل الخير ، اطلبوا الحق ، انصفوا المظلوم ، اقضوا لليتيم ، حاموا عن الارملة' .

"لذا نحث أبناءنا على الصلاة والعمل من أجل العدل والسلام لجميع شعوب منطقتنا .

"وبناء عليه قررنا ، من منطلق إيماننا بالله وواجبنا المسيحي ، أن ندعو أبناءنا إلى أن يعبّروا معنا عما نحن بضرورة القيام به كجزء لا يتجزأ من شعب هذه الارض المقدسة العامل والشاهد لأجل الحق والسلام :

"أولا: إننا ندعو أبناءنا إلى رفع الصلاة من أجل العدالة والسلام لأرضنا وشعوبنا في الاسبوع الواقع بين ٢٤ - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

"ثانيا: إننا ندعو أبناءنا إلى تخصيص يوم الجمعة القادم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ كيوم صوم وتقشف ، شعورا منا مع أبنائنا وإخوتنا في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإلى رصد ما نوفره لإخوتنا المحتاجين . علما بأن يوم الجمعة يذكرنا بآلام سيدنا يسوع المسيح وصلبه وبموته لإنقاذ البشرية جمعاء .

"ثالثا: إننا نقرر أن يكون يوم الاحد ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ في جميع كنائسنا على اختلاف طوائفها يوم صلاة ووعظ ترفع فيه الصلوات أثناء خدمات العبادة من أجل تحقيق العدل والسلام في ربوع أرضنا ليعيش الجميع بأمن واطمئنان وسلام . ولدى اختتام فترة الصلاة والعبادة تجمع التبرعات لمساعدة إخوتنا المحتاجين .

"إننا نهيب بأبنائنا أن يملأوا الكنائس بحضورهم ويساهموا بمشاركتهم في إنجاح ما نطلبه إليهم ، مصلّين إلى الله أن يلهم جميع الرؤساء وأصحاب السلطة ويوجههم إلى تحقيق ما نصبوا إليه جميعا ونعمل من أجله في سبيل إرساء دعائم الحق والعدل والسلام في منطقتنا العزيزة .

"لذلك فإننا نعود ونعلن أن كافة كنائسنا المسيحية في البلاد تنشد السلام الحقيقي ، الذي قوامه العدل والذي لن يستتب ما لم يعط كل ذي حق حقه ، فتزول عندئذ الأزمات ويخيم السلام في ربوع بلادنا وتتحقق أنشودة الملائكة يوم ميلاد ملك السلام يسوع المسيح .

"المجد لله في الأعالي وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة ."

وقّع على هذا البيان رؤساء الكنائس التالية : الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية ؛ الكنيسة الكاثوليكية ؛ الكنيسة الكاثوليكية اليونانية (الملكية) ؛ الكنيسة الأرمنية ؛ الكنيسة الأرثوذكسية السورية ؛ الكنيسة الانغليكانية ؛ الرهبانية الفرنسيسكانية .

نحن ، الفلسطينيين ، لنا جميعا موقف واحد تجاه الأمور المتعلقة بسلامة شعبنا وأرضنا لا خلاف عليه بيننا .

إن تقرير الأمين العام يشير إلى أن المشكلة الأساسية هي استمرار احتلال إسرائيل للأراضي التي استولت عليها في حرب عام ١٩٦٧ . ويمضي الأمين العام قائلا إن تدابير ضمان سلامة وحماية السكان المدنيين "لايمكن أن تكون أكثر من إجراءات مسكّنة" ، ولكنه يشدد على أن "من الضروري بالتأكيد القيام بمزيد من العمل ..." . إننا نوافق موافقة تامة معه من أن "السبيل الأكيد الوحيد في المدى الطويل لضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وكذلك شعب إسرائيل هو التفاوض بشأن تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي - الإسرائيلي تكون مقبولة من جميع الذين يعنيهم الأمر" . (S/19433 ، الفقرة ٣٠)

إننا نرغب بصدق في أن نرى الشعوب تعيش في سلام . ولا يمكننا أن نسمح بإطالة أمد الاحتلال الذي يؤدي إلى شقاء وسفك للدماء وحرمان من الحقوق ، ومن الناحية الاخرى فإننا نشفق على أولئك الإسرائيليين الذين غسلت أدمغتهم على الكراهية وارتكاب الاعمال الوحشية ضد السكان المدنيين وارتداء الزي العسكري . إنهم يدفعون الثمن عن جرائم قيادتهم . ولكن الاحتلال ليس سوى مشكلة واحدة من المشاكل الاساسية . إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة ، بما فيها القدس ، سيسهم بالتأكيد في مساعي إيجاد تسوية شاملة وإحلال السلام . هذا هو بالضبط ما يدعو إليه المجتمع الدولي ، ورأت الجمعية العامة في القرار ٥٨/٣٨ جيم الحاجة إلى عقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة . وقد حددت المبادئ التوجيهية والاليات والمشاركين وبصورة أكثر دقة دور مجلس الامن . ولذلك فإننا نناشد هنا أعضاء المجلس أن يأخذوا بالنهج الشامل . ولكننا نواجه في هذه الاثناء الوضع الراهن الذي يقتضي اتخاذ إجراءات ، وإن كانت إجراءات مسكنة . فلا بد أيضا من معالجة الفرعيات .

لقد أكد المجلس باستمرار على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية والعربية الاخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وأفهم أن إسرائيل هي من بين الاطراف المتعاقدة السامية في هذه الاتفاقية . ويطلب إلى المجلس أن ينظر في توجيه مناشدة رسمية إلى جميع الأطراف المتعاقدة السامية لضمان الاحترام واستخدام كل الوسائل المتاحة لإقناع حكومة إسرائيل على قبول الانطباق القانوني لهذه الاتفاقية . وللأسف ، فإن الاتفاقية ، شأنها شأن الميثاق ، لا تحدد الإجراءات العلاجية ضد الذين يتراجعون عنها ، ولكن ، في نهاية المطاف ، فإن مؤسسي الامم المتحدة ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، افترضوا حسن نية والتزام الذين وقعوا على الاتفاقية واستحقوا لقب "الأطراف المتعاقدة السامية" . إننا نرى أن المجلس وبقية الأطراف المتعاقدة السامية مدعوون الآن إلى كفالة الاحترام لتلك الاتفاقية .

وقدم الامين العام في معالجته للطرق والوسائل الفورية لضمان سلامة السكان المدنيين وحمايتهم تحت الاحتلال الإسرائيلي اقتراحات عن أنواع مختلفة من الحماية . ولكنه ، لسوء الحظ ، ترك الامر بالكامل للدولة القائمة بالاحتلال على الموافقة والتعاون ، وسارع إلى القول لنا بأن إسرائيل لن تتعاون . وفي هذا السياق سيجد مجلس الامن نفسه يتحمل واجب ضمان جدوى تنفيذ بعض تلك المقترحات . إن مجرد وجود الامم المتحدة كرمز للحماية واعتراف بالمسؤولية له أهميته . وإن الدور الفعلي للرقابة وضمان الامتثال والحيلولة دون انتهاك التزامات الدولة القائمة بالاحتلال ، أي إسرائيل ، أمر واجب . إننا نؤمن إيمانا راسخا بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فورية . فلا يمكن لإسرائيل ، بل ولا ينبغي أن يسمح لها ، أن تحرم المجلس والامين العام حقهما وواجبهما في الاضطلاع بمسؤولياتهما . ويجري بالفعل تنفيذ بعض المقترحات ونشكر الامين العام على اتخاذ هذه الإجراءات ، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى القيام بالقدر الكبير .

وقد أخبرنا الامين العام بطلب "عدة فلسطينيين تشاور معهم السيد غولدينغ ، وخصوصا في مخيمات اللاجئين ، توزيع قوات الامم المتحدة في الاراضي المحتلة ، سواء لحماية السكان من قوات الامن الإسرائيلية ، أو لكي تحل محل هذه القوات تماما في المناطق الآهلة بالسكان ."(S/19443 ، الفقرة ٣٩)

وهذا الطلب يعبر عن حاجة الشعب الفلسطيني ويعكس مخاوفه ، ونود هنا أن يستجيب المجلس لذلك الطلب لتخفيف مخاوفه فيما يتعلق بالمستقبل .

والمجلس مجمع في رأيه على أن الأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تقع تحت الاحتلال وتخضع لحماية اتفاقية جنيف الرابعة . ونرى أن المجلس في عام ١٩٨٨ في وضع يسمح له بكفالة احترام الاتفاقية وتوفير الحماية ، بغض النظر عن موقف الدولة القائمة بالاحتلال . إن المجلس ليس بصدد مسألة داخلية . فالحفاظ على القانون والنظام ، حتى وإن كان ضمن مسؤوليات الدولة القائمة بالاحتلال ، ليس مسؤوليتها الوحيدة . كما أنه ليس مسؤولية قاصرة على السلطة المحتلة وحدها دون غيرها ، لأن حماية السكان المدنيين تحت الاحتلال مسؤولية المجتمع الدولي حيث أن "الأطراف السامية المتعاقدة مطلوب منها كفالة احترام الاتفاقية" ، وبخاصة حيثما تكون الدولة القائمة بالاحتلال منتهكة لالتزاماتها . إنها مسؤولية مجلس الأمن ، في إطار مسؤوليته عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ونحن نقدر الاقتراحات التي قدمها الأمين العام ، حتى تلك الاقتراحات ذات الطبيعة المسكّنة مثل "الحماية القانونية" و "المساعدة العامة" ، ونضم صوتنا إلى المناشدة من أجل تقديم مزيد من الإسهامات حتى تتمكن وكالات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة من النهوض بمسؤولياتها الفورية والعادية .

ولا ينبغي للمجلس أن يسمح بإطالة أمد معاناة الشعب الفلسطيني التي ينطوي عليها الوضع الراهن أو إدامتها . واعتقادنا الراسخ هو أن على المجلس أن يستجيب للوضع المفجع وأن يتصدى لأسبابه الجذرية بما يتسق مع العلاج الذي وصفته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

وقد لاحظت منظمة التحرير الفلسطينية مع عظيم الارتياح الموقف الذي اتخذه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي والذي أعرب عنه في رسالته إلى الأمين العام . وأعتقد أنه ضم صوته إلى المناشدة بعقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، تشارك فيه كل أطراف النزاع . وتود منظمة التحرير الفلسطينية أن تؤكد هنا أننا ملتزمون بالتعاون تعاونا كاملا في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم وعقد المؤتمر الدولي

للسلم الذي يعد افضل السبل - إن لم يكن السبيل الوحيد الواجب اتباعه . وينبغي للمجلس ، ولاعضائه الدائمين بصفة خاصة ، أن يضطلعوا بمسؤولياتهم وفقا لذلك .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي السيد كلوفيس مقصود المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة ، الذي وجه إليه مجلس الامن ، في جلسته الخامسة والثمانين بعد الالفين والسبعمائة ، دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد مقصود (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لكم ، ومن خلالكم لسائر أعضاء مجلس الامن ، عن امتناني لتوجيه الدعوة إليّ لمخاطبة المجلس بشأن مسألة تتسم بهذه الاهمية الكبرى للامة العربية والشعوب العربية وجامعة الدول العربية .

أود أيضا ، سيدي الرئيس ، أن أنضم إلى من سبقوني من أعضاء ومتكلمين إلى تهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الامن عن شهر كانون الثاني/يناير ، في ملاحظة أنكم خلال فترة رئاستكم القصيرة أحدثتم أثرا قاطعا وإيجابيا في مداولات المجلس وفي قنوات الدبلوماسية الدولية .

ما هي طبيعة انتفاضة الفلسطينيين التي بدأت في الاراضي العربية المحتلة في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والتي جعلت هذا المجلس يجتمع أكثر من ثلاث مرات لمناقشة المسائل ، واستطاعت أن تسلط الضوء المركّز على الوضع وأن تستحوذ على انتباه المجتمع الدولي ؟ إن ما فعلته الانتفاضة هو إعادة فتح قضية فلسطين من حيث جوهرها الاساسي ، وليس فقط معالجة ما أسماه ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بالمسائل الفرعية . وربما يكون ذلك قد أصبح ضروريا في وقت اعتقد فيه البعض أن الممارسات الإسرائيلية يمكن مع مرور الوقت أن تمكّن الفلسطينيين من التكيف مع دوام حرمانهم من حقوقهم الشرعية وإذلالهم المنظم . ولقد دللت الانتفاضة على عقم تطلع إسرائيل إلى الاعتماد على فقدان ذاكرة المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهدافها في الضم والتوسع في الأراضي المحتلة .

لقد تابعت إسرائيل سياستها من خلال تدبيرين : الاول يُطلق عليه "القبضة الحديدية" والثاني يسمى بسياسة "الارض المحترقة" . ولهذا السبب فإن الانتفاضة التي كان متوقعا أن تكون انفجارا مؤقتا أصبحت مقاومة مستمرة . إنها تغير العديد من المعادلات ، وتعيد قضية فلسطين إلى لب مسالة الشرق الاوسط . إنها تدل على أن إرادة الشعب يمكن أن تنتصر على الدبابات ، وأن الجيل الجديد من الفلسطينيين الذي ورث الكرامة عن آبائه يحاول أيضا أن يبلور إرادة الأجيال السابقة واللاحقة .

ومن هنا فإن الانتفاضة الفلسطينية التي وقعت على مدى الأسابيع الاخيرة ، دللت على قدر كبير من النضج بإعادة فتح قضية فلسطين ، ولم يعد بوسع أحد بعد الآن أن يتجاهل الشعب الفلسطيني أو يزايد عليه . فقد أخذ بيده زمام المبادرة لتحديد ثمن الاحداث الجارية .

وقد لا تستمر انتفاضة الشعب الفلسطيني بنفس مستوى الكثافة ، ولكن كثافة التزامه بحريته وبممارسة حقه في تقرير المصير ستتضح بعد ذلك بطرق مختلفة . وبفضل هذا الفصل المجيد من التاريخ الفلسطيني والعربي أمكن الشروع في عملية تصحيح . فقد استطاع أن يصحح من موقف المجتمع الدولي الذي أدى إلى وضع القضية الفلسطينية على الهامش ، وأن يجعلها مرة أخرى قضية مركزية .

لقد صوّب الادعاء الإسرائيلي بكون إسرائيل معين الضمير اليهودي بعد أن ثار غضب الضمير الإنساني اليهودي على أنماط سلوك إسرائيل . وصوّب طريقة تفكيرنا السياسية نحن العرب بجعلنا أكثر اتحادا وأكثر حاجة إلى التماسك للبرهان على مصداقيتنا وبالتالي على فعاليتنا . وبدّد الكثير من الضباب الذي نشرته الدبلوماسية الرتيبة حول مسعانا لنيل حقوقنا . هذه هي أهمية هذه الانتفاضة . وهي أهمية مكّنت هذا الجيل الجديد من الفلسطينيين من صنع التاريخ بدلا من البقاء على هامشه .

ولعله في هذه اللحظة ، وبحجة التحلي بالواقعية والروح العملية ، سيجري تناول أمور كثيرة بطريقة تكرارية . لكن الانتفاضة وما فرضته من واقع ستزيدنا إبداعا وتصورا وبصيرة للخروج بحل لهذا الصراع الذي دام أكثر من ٤٠ سنة . إن وقعها على المجتمع الدولي سيظهر لا محالة .

إنني أشير إلى ذلك لأني أشعر بأننا نقف على أعتاب طريقة جديدة في التفكير تجلت في تقرير الأمين العام ، وباسم جامعة الدول العربية أود أن أعرب عن عميق تقديرنا على ما اتسمت به عناصر هذا التقرير من إحساس وشجاعة وموضوعية . إن الانتفاضة زرعت في نفس المجتمع الدولي الجرأة على توخي الشمولية في أسلوب وضع التقرير . ويحدونا الأمل في أن قرار مجلس الأمن الذي سيتمخض عن هذه المناقشة سيعبّر عن الجرأة في رصد كيفية تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

غير أننا يجب ألاّ نقلّل من قدر جرأة رد الفعل الإسرائيلي ونيتهم وخطتهم في محق هذا التطور الجديد في مسار القضية الفلسطينية . فقد أدّى في أحيان كثيرة إلى تعميق الشعور الإنساني لدى قطاعات كبيرة من المجتمع اليهودي داخل إسرائيل وخارجها . ولكنه ، من ناحية أخرى ، زاد المؤسسة الإسرائيلية وحشية في سعيها وراء أهدافها في الضم والتوسع . وفي هذا السياق أرى أن تصريحات معينة على لسان زعماء إسرائيل في اليومين الماضيين تستحق الرد والتعليق عليها لأن ما يظهر في الأدب السياسي الإسرائيلي - إذا صح التعبير - هو محاولة لإجهاض أي مسعى جاد في قرارات الأمم المتحدة ، أو أي خيار سلمي .

اسمعوا إلى ما قاله رئيس دولة إسرائيل ، السيد هرزوغ ، في رده على ما أبداه الزعماء اليهود في الولايات المتحدة من قلق :

"إن ما يتعرض للخطر في هذه اللحظة برأيي هو ما إذا كانت الموجة الخمينية التي تهدد منطقتنا ستنتشر أم لا" .

إن هذا لتشويه للحقائق . عندما احتلت إسرائيل الاراضي المحتلة لم تكن هناك أي خمينية . وعندما اغتصبت إسرائيل أماكن فيما وراء حدود التقسيم لم تكن هناك أي خمينية . هناك دائما محاولة من جانب من يسمون بالإسرائيليين الاحرار لإيجاد ذرائع لتجنب الامتثال لحتميات الإرادة الدولية وتوافق الآراء الدولي .

ذات مرة كانت الناصرية ؛ وفي مرة أخرى كانت العروبة ؛ وفي مرة ثالثة الإرهاب ؛ وفي مرة رابعة تحريض منظمة التحرير الفلسطينية ؛ والآن آخر وأحدث ذريعة وهي الخمينية . وهذا البلد - أو الدولة أو الحكومة - الذي يدعي بانه يخاف من انتشار ما يسمى بالخمينية ، يفضحه سجله الحافل ، من فضيحة "إيران غيت" ، بالأكاذيب عن هذا الموضوع . واسمحوا لي أن أستشهد بما قاله السيد شامير يوم أمس . في معرض الشكوى بطريقة تسولية ، وإن اتسمت في نفس الوقت بالفطرسة ، قال معبّرا عن موقف يرمي إلى إجهاض أي جهد يقدم عليه مجلس الامن لاتخاذ أي تدبير

"ليس مسموحا لنا أن نقتل . وليس مسموحا لنا أن نطرد . وليس مسموحا لنا أن نضرب . وتسأل نفسك : 'ما المسموح لنا أن نفعله ؟ أن نُقتَل وأن نُجرَح وأن نُهزَم فقط ؟'"

كما لو أن هناك خيارين لا ثالث لهما : إما أن يُسمح لإسرائيل بأن تَقتل أو أن تُقتَل . هذه هي الضربة الإجهاضية ضد أي خيار سلمي . هذه هي الضربة الإجهاضية ضد مداولات مجلس الامن وقراراته . هذه هي الضربة الإجهاضية ضد الخيار السلمي الشامل الجاد .

بعد ذلك يستطرد قائلا ، كما لو أنه يريد من مجلس الامن أن يشعر بتأنيب الضمير ، "إن مجلس الامن الدولي لم يبد قط أي اهتمام عندما تعلق الامر بمقتل

اليهود" . يـاله من كذب . ويـاله من إسفاف ممجوج . ويـالها من محاولة لابتزاز المجتمع الدولي ومجلس الامن . إنها محاولة لخلق أزمة ضمير من أجل التنفيس عن وخز الضمير الذي يعانيه عندما يقول "ليس مسموحا لنا أن نَقتل أو أن نَطرد" .

بعد ذلك يُطلَب إلينا ألاّ ننغمس في توجيه الانتقادات في المحافل الرسمية ، ويقال لنا إنه يجب ألاّ ينغمس أحد في طقوس الخطابة . هل المطلوب منا أن نكتم غيظنا تجاه هذه العقيدة وتجاه إضفاء طابع مفاهيمي على العجرفة بغرض إدامتها دون عائق ، أو على الاقل دون ثمن أخلاقي يتعين دفعه ؟

إن عملية اللجوء إلى الاعمال الوحشية من قِبَل المؤسسة الإسرائيلية أدّت بالجيش الإسرائيلي إلى القول بأنه في حاجة إلى أطباء نفسانيين لمعالجة ما أصاب الجنود الإسرائيليين من أزمات نفسية بسبب عملية اللجوء إلى الاعمال الوحشية . ربما تمس الحاجة إلى فحص ما جعل القادة الإسرائيليين تصدر عنهم التصريحات التي استشهدتُ بها قبل قليل .

فضلا عن ذلك يقول السيد شامير :

"إن مهمتنا أن نعيد انشاء حاجز الخوف الذي تحطم ، وأن نعيد الخوف من الموت الى العرب في المنطقة مرة أخرى كي نروعهم عن مهاجمتنا بعد الآن" - كما لو كان ما قاموا به حتى الآن ليس كافيا .

مالذي تعنيه عبارة "مهاجمتنا" ؟ هل تعني الحق في التظاهر من أجل حقوقهم الانسانية ، وشواغلهم الانسانية ، وطعامهم ، وحقهم في العلاج ، وحقهم في الكرامة الانسانية وفي الحرية ؟ هل تعني الحق في استخدام الوسائل السلمية التي لجئ اليها بانتظام وبادراك خلال الانتفاضة في الضفة الغربية وغزة ؟ ثم هناك "الخوف من الموت" - لقد سقط ٤٠ شهيدا فلسطينيا على الاقل ، بالاضافة الى الذين كسرت عظامهم ، كما لو كانوا ليسوا أهلا للحياة . فما هذه الحالة النفسية ، عملية الممارسة الوحشية هذه ، التي أدت الى انتفاضة الفلسطينيين ، والى تضامن العرب الاسرائيليين ، وغضبة الضمير اليهودي ، ويقظة وسائط الاعلام الدولية ؟ ما هي السياسة التي تكمن وراء هذه الحركة النفسية ؟

هذه هي النقطة الرئيسية في تقرير الامين العام : إن اتفاقية جنيف غير مطبّقة ولا تحترم . لماذا ، إذا كانت اسرائيل احدى الدول الأطراف المتعاقدة فيها ؟ لأن اسرائيل لا تعتبر نفسها دولة قائمة بالاحتلال . والجميع ، داخل هذا المجلس وخارجه ، يعتبرون اسرائيل دولة قائمة بالاحتلال . لكن اسرائيل تعتبر نفسها دولة مدعية في الاراضي المحتلة - وهذه دعوى يؤكدها القمع المستمر المنتظم والتدابير غير الانسانية المطبّقة في الاراضي المحتلة . وهذا التناقض الرئيسي بين أن تدعي دولة الحق في أراض وأن تكون دولة قائمة بالاحتلال هو العقبة الكأداء الأساسية في طريق اتخاذ مجلس الامن التدابير اللازمة وتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة .

ذكر متكلمون سابقون بشكل مفصّل - كما فعل تقرير الامين العام - مختلف الممارسات غير الانسانية التي اتبعت . ومن الضروري أن يكون على مجلس الامن في مرحلة من المراحل أن يعالج المسألة الاساسية : إذا كانت اسرائيل دولة قائمة بالاحتلال فإن عليها أن تمتثل لاتفاقية جنيف ، وبالتالي يمكننا احلال سلام شامل ؟ ولكن إذا واصلت

تحقيق ادعاءاتها بالضم وبانشاء المستوطنات غير الشرعية ، لن تجزي مفاوضات ، لان المفاوضات ستكون نوعا من الاملاء ، نوعا من التصديق على استيلاء اسرائيل على الارض . وهذه هي العقبة الرئيسية أمام احلال السلام في المنطقة .

لهذا فإننا نشعر في هذه اللحظة بأنه بينما يتناول مجلس الامن - من خلال تقرير الامين العام - حالة ينبغي اتخاذ تدابير بشأنها لحماية حقوق وأرواح شعب واقع تحت الاحتلال ، علينا أيضا أن نتناول في الوقت نفسه وبتروٍّ وبشكل منتظم المسائل الاساسية الخاصة بالسلم والحرب في تلك المنطقة . وفي هذا الصدد ، فإن التدابير المسكِّنة يجب تناولها فورا ، ولكن يجب علينا أيضا أن نبدأ تناول المعادلات الجديدة التي طرحتها الانتفاضة بأهميتها التاريخية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد مقصود على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد نوغويرا - باتيستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر الامين العام على تقديمه لنا تقييما متميزا متوازنا للحالة الراهنة في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل . وفي هذا الصدد ، لا يفوتنا أن نلاحظ بقلق الصعوبات التي كان على مندوب الامين العام أن يواجهها عند أدائه لمهمته .

لقد تابع المجتمع الدولي بقلق الاحداث التي وقعت مؤخرا في الاراضي العربية المحتلة . ويعترف الجميع - بما في ذلك الدولة القائمة بالاحتلال - بأن الاضطراب المثير الواسع الانتشار يعدُّ انفجارا تلقائيا . وبالفعل ، فإنه يمثل رد فعل الشعب الفلسطيني على احتلال دام عشرين عاما ، ويعبِّر عن اليأس المتزايد وانعدام الامل في ايجاد تسوية لمحنته في المستقبل القريب . ولما كانت أشكال هذا الاضطراب تنبع من احباط التطلعات المشروعة فإنها لن يمكن قمعها بسهولة ، وذلك كما تُظهِر الحالة في الاراضي المحتلة إظهارا جليا .

وكما أوضح الامين العام ، فإننا نواجه في مجلس الامن مسؤولية مزدوجة : يجب أن نضمِّن تعاون السلطات الاسرائيلية في تطبيق تدابير فورية لرفع المعاناة عن الشعب

الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وفضلا عن ذلك ، فإن مسؤوليتنا هي أن نواجه بطريقة جادة المسألة الأوسع نطاقا الخاصة بتحقيق تسوية سياسية تفاوضية للنزاع العربي الاسرائيلي .

وفيما يتعلق بالتدابير الفورية ، فإن الشاغل الرئيسي هو تأكيد حماية السكان المدنيين . ويجب على اسرائيل ، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال ، أن تتصرف وفقا للالتزامات التي تتضمنها اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب التي يعد ذلك البلد طرفا فيها . ونحن نتوقع أن تقتنع السلطات الاسرائيلية بالحاجة الى قبول انطباق اتفاقية جنيف شرعا على الأراضي المحتلة والى الامتثال لجميع أحكامها .

وبينما نؤكد الحاجة الماسة الى اعتماد تدابير فورية ، يجب علينا بطبيعة الحال أن نضع الحالة في الأراضي المحتلة في منظورها الملائم . إنها ليست سوى نتيجة منطقية لمشكلة كامنة أوسع نطاقا - التلكؤ المستمر من جانب البعض في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة في أرضه ، وتلكؤ آخرين في الاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة - بما في ذلك اسرائيل - في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا . وهذه المسائل يجب تناولها تناولا كافيا حتى يمكن التوصل الى تسوية سلمية دائمة في الشرق الأوسط .

إننا نعتقد انه ينبغي لمجلس الامن في هذه المرحلة أن يتخذ إجراء يسهم في اصلاح الحالة في الاراضي المحتلة وأن يؤكد بوضوح في الوقت ذاته استعداده للعمل باعتباره مركزا رئيسيا لمناقشة الوسائل الممكنة التي تدفع عملية السلم في الشرق الاوسط .

ولنأمل أن نتمكن في مداولاتنا من التقدم بتصميم ، وبطريقة تمكننا من تحقيق تلك الاهداف القصيرة الاجل والطويلة الاجل .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الحزم والعناية اللذين يبدأ بهما المجلس مناقشته للحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وبصفة خاصة مناقشة أنجع السبل والوسائل التي تكفل الحماية الكافية للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي ، يبينان مرة أخرى إدراك المجلس العميق لمسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني .

إننا نرى ان التقرير الذي قدمه الامين العام لمساعدتنا في مداولاتنا تقرير كامل ومتوازن ومسؤول ويسعدنا أن يؤكد هذا التقرير هذه المهمة الخاصة للمجتمع الدولي .

لذلك أود عن طريقكم سيدي الرئيس أن اشيد بالامين العام سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار للاداة الممتازة التي قدمها لنا لمساعدتنا في التفكير والعمل ؛ إن النظرة الفاحصة للتقرير تؤكد الاولوية القصوى التي يوليها الامين العام دائما ، منذ أن تولى عمله على رأس منظمتنا ، لمشكلة الشرق الاوسط بصفة عامة ولقضية فلسطين بشكل خاص .

يود وفد بلادي أيضا أن يشكر ويهنئ السيد ماراك غولدنغ وكيل الامين العام ، الذي اضطلع بالمسؤوليات العالية التي عهد بها اليه الامين العام بموضوعية وتفان .

في بيانات عديدة أدليت بها أمام الجمعية العامة وفي هذه القاعة ، سواء بوصفي ممثلا للسنغال أو بوصفي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أكدت دائما على ضرورة التوصل الى تسوية تفاوضية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط . واحدى مزايا تقرير الامين العام الوارد في

الوثيقة S/19443 ، والمؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ هي انه يذكرنا بهذه الحاجة .

وقد لاحظتم أن الطريق الذي اعتمدناه واقترحناه في بحث مشكلة الشرق الاوسط وفي البحث عن حل لهذه المشكلة كان دائما طريقا شاملا ولم يكن نهجا يتعلق بكل حالة على حدة . لقد رأينا اصطدامات دامية وأعمال عنف في غزة وفي الضفة الغربية ، أدت دائما الى خسائر في الارواح والى اصابات بالغة صورتها لنا وسائط الإعلام في الاسابيع السبعة الماضية ، بالاضافة الى انتهاك حرمة الاماكن المقدسة كما حدث بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ في المسجد الاقصى ، والممارسات التي لا تحتمل مثل العقوبات الجماعية والاذلال والاعتقال التعسفي والاعمال اللاإنسانية والمشينة ، والجرائم التي ترتكب للانتقام لقتل غير متعمد ، مثل الغارات والتعديات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في أراضي لبنان . وقد أكدنا في جميع تلك الحالات أن هذه الاعمال التي تبدو أعمالا منفصلة لن تتوقف ابدا إلا إذا تغلب العقل والتسامح على الرغبة العمياء في السيطرة والانتقام .

وفي هذا الصدد يجب أن نؤكد مرة أخرى على المسؤولية الاساسية التي يتحملها مجلس الامن ، المنوط به كفالة السلم والامن الدوليين ، في أن يتخذ دون إبطاء التدابير التي تجعل إسرائيل تطبق التزاماتها وواجباتها باعتبارها دولة قائمة بالاحتلال ، وذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

إن احترام إسرائيل الدقيق لجميع أحكام ذلك الصك القانوني الدولي يمكن أن يعيد النظام والهدوء الى الشعب الفلسطيني الذي سئم الحياة والذي حُرِم من هويته الوطنيه ووقع تحت نير السيطرة منذ أكثر من جيل .

إننا نرى أن النظام والهدوء والامن قبل كل شيء أهداف يجب مراعاتها في العمل الفوري الذي تتخذه الامم المتحدة وذلك لصيانة مصالح السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ومصالح السكان الإسرائيليين أيضا . وتحقيق هذه الاهداف يمكن أن يفتح الطريق الى ايجاد مناخ مؤات للتفاوض باعتباره مرحلة حتمية في السعي الى تسوية سياسية شاملة لازمة الشرق الاوسط وللمأساة الفلسطينية .

على أساس هذه الحقائق والمتطلبات يبدو لنا أن أمام المجلس أولويتين وردتا في تقرير الامين العام . ينبغي للمجلس قبل كل شيء أن يعمل بجهد على إعادة الهدوء والسلم في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية الاخرى ، مع الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان وفي المقام الاول كرامة الإنسان .

إنني انتهز هذه الفرصة لاطلب مرة أخرى من جميع الدول ، ولاسيما الدول التي تتحمل مسؤولية خاصة ، بالعمل المشترك الحازم الذي يجعل إسرائيل تفهم أن الجهود التي تبذل هنا في الامم المتحدة ، ولاسيما الجهود التي تنبعث من هذه القاعة ، لا تستهدف إلا حماية مصالح جميع الشعوب والدول في المنطقة .

وبالمثل يجب زيادة وتعزيز الدور الذي تقوم به وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، وينبغي للهيئات الحكومية الدولية الاخرى أن تشارك بنشاط في تحسين الظروف المعيشية للسكان المدنيين في الاراضي المحتلة . وينبغي لجميع المنظمات الإنسانية في منظومة الامم المتحدة أن تقوم - وفقا لمجالات اختصاصها - بدور في الجهد العالمي لإعادة تأهيل السكان الفلسطينيين . ويتطلب ذلك إيجاد مناخ من التعاون بين سلطات الدولة القائمة بالاحتلال والذين يقدمون المساعدة الى السكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

وإذا ما عملت جميع تلك الآليات في تناسق يمكن للمجتمع الدولي عن طريق مجلس الامن أن يعمل للقضاء على سوء الفهم بين الاطراف المعنية وأن يشارك بطريقة حاسمة وملموسة في عملية تفاوضية تؤدي الى تسوية عادلة ودائمة لمسألة الشرق الاوسط ، بما في ذلك ، بطبيعة الحالة ، قضية فلسطين .

إن عددا من العناصر الإيجابية متاح لنا بالفعل لتحقيق ذلك الهدف الذي ننشده جميعا . وسوف نحتاج في الوقت المناسبة الى تحقيق تلك العناصر ، بالعمل المشترك والتعاون الذي يتناسب مع خطورة ما نحن بصدده الآن ومع دقة المهمة ، وذلك لمصلحة جميع الدول والشعوب في المنطقة .

السيد جوشي (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، على مر الاسابيع السبعة الماضية ، انصب انتباه المجتمع الدولي ، واهتمام هذا المجلس حقا ، على موجة العنف المأساوي والانتفاضة الشعبية في الاراضي التي تحتلها اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة . وعندما اتخذ قرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بعد اسبوعين من الاضطرابات التي اجتاحت الاراضي المحتلة ، كان قد قتل بالفعل ١٨ فلسطينيا ، فضلا عن جرح عشرات منهم على أيدي قوات الامن الاسرائيلية التي استخدمت تكتيكات كان استخدامها مناسبا لساحة الوغى أكثر مما هو لاغراض اقرار القانون والنظام . ومنذئذ ما برح عدد الضحايا الفلسطينيين في ازدياد ، بينما استمرت عملية الاحتجاج على الاحتلال دون هوادة . وهذا ما حمل وفد بلادي على الاعتقاد بانه ربما تصعب العودة الى الوضع الذي كان سائدا في الاراضي التي تحتلها اسرائيل ، قبل أحداث التاسع من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وعلى أي حال فقد أصبح من الواضح أن هناك وضعا ملحا جديدا يحتم مناقشة وتسوية مجموعة كاملة من القضايا ترتبط بالصراع العربي الاسرائيلي .

ان هذا التقييم قد تعزز أكثر فأكثر بفعل تقرير الامين العام المقدم الى مجلس الامن S/19443 ، عملا بالفقرة السادسة من القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) . وقبل الاسترسال في الكلام نود أن نعرب عن تقديرنا للامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ولوكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة ، السيد ماراك غولدنغ ، على اعداد ذلك التقرير الواضح والمتوازن والمتروي .

احتراما للنداء الذي وجهه الامين العام يسعى وفدي الى تحاشي الكلمات الحامية في هذه المناقشة . وعلاوة على ذلك ، ومن أجل توفير وقت المجلس الثمين ، سيتوخى وفد بلادي الايجاز في حديثه قدر المستطاع . ان رغبتنا في الايجاز قد تيسرت الى حد كبير بفعل التلاقي الواسع في الآراء والتقييمات التي تضمنتها بيانات المتكلمين السابقين مع وجهة نظر حكومة بلادي .

أما فيما يتعلق بوصف الحالة في الاراضي المحتلة فلا يسع وفدي إلا أن يعبر عن عميق أسفه وسخطه ازاء الوحشية الصارخة التي تظهرها قوات الامن الاسرائيلية في معالجة الاضطرابات هناك . وهكذا ، مع أن التقرير يشير الى "التضارب في الادلة" بين الرواية الفلسطينية والرواية الاسرائيلية للاحداث ، فان أهم ما جاء فيه هو الرأي المفصح عنه بشكل واضح وهو :

"ان قلق المجتمع الدولي ازاء الحالة في الاراضي المحتلة له ما يبرره تبريرا كاملا" . (S/19443 ، الفقرة ١٩)

ان وفدي يعرب عن تاييده الكامل لرأي الامين العام بانه :

"... من الضروري بالتاكيد القيام بمزيد من العمل لضمان سلامة وحماية السكان المدنيين" ، (S/19443 ، الفقرة ٢٠)

ان هذه التدابير لا يمكن أن تعدو كونها اجراءات مسكنة فهي :

"لا تستطيع معالجة المشكلة الاساسية ، وهي استمرار احتلال اسرائيل للاراضي التي استولت عليها في حرب عام ١٩٦٧" . (المرجع نفسه)

وبصورة مماثلة ، فاننا نقر من أعماق قلوبنا بأن الحاجة الى تسوية سياسية ، كما يؤكد التقرير ، تمثل السبيل الوحيد الاكيد لضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

وقبل أن أتطرق الى المسألة المتمثلة في كيفية بدء المفاوضات المفضية الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي ، تسوية تكون مقبولة لدى جميع الاطراف المعنية ، اسمحوا لي أن أسجل موقف نيبال فيما يتعلق بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، على الاراضي المحتلة . وقد لاحظ وفد بلادي بجزع الانتهاكات المتكررة لاحكام تلك الاتفاقية من جانب اسرائيل - وهي انتهاكات ، كما يذكرنا تقرير الامين العام ، أُلمح اليها في أحيان كثيرة في التقارير السنوية للجنة الصليب الاحمر الدولية ، وهي الجهة القيمة على اتفاقيتي جنيف لعام ١٩٤٩ . وللاسباب الوجيهة التي سردت بشكل جلي

في التقرير المعروض علينا ليس باستطاعة وفدي أن يقر موقف اسرائيل القائل بانها لا تقبل رسميا الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة ، ونتفق مع الامين العام في ملاحظته بانه :

"... في حين تجعل هذه الاتفاقية الدولة القائمة بالاحتلال مسؤولة عن المحافظة على القانون والنظام فان الغرض من وجود هذه الاتفاقية هو سلامة وحماية السكان المدنيين ، وهما ما تقع المسؤولية عنهما بنفس القدر على عاتق الدولة القائمة بالاحتلال" . (S/19443 ، الفقرة ٥٠)

ونناشد رسميا حكومة اسرائيل أن تغير موقفها فيما يتعلق بانطباق الاتفاقية على الاراضي المحتلة وأن تصحح ممارساتها لكي تتماشى تماما مع تلك الاتفاقية .

ان نيبال ترحب بالعديد من التوصيات المتروية والخطوات التي ذكر الامين العام أنه يجدر بالمجتمع الدولي اتخاذها - ضمن الترتيبات القائمة - من أجل تحسين سلامة وحماية سكان الاراضي . وعلى الرغم مما يمكن أن تنطوي عليه تلك التدابير من فائدة ، فمما لاشك فيه أنها في حد ذاتها لن تؤدي الى سلم دائم . وتعتقد حكومة صاحب الجلالة في نيبال أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بايجاد تسوية سياسية تستجيب لرفض الفلسطينيين العيش طوال الوقت تحت الاحتلال الاسرائيلي ولارادة اسرائيل في ضمان الامن والرفاهة لشعبها .

وبهذه المناسبة ، يكرر وفدي بحزم موقفه المعروف ومفاده أنه لابد من ايجاد تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي تقوم على الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني - الذي ممثله الشرعي الوحيد هو منظمة التحرير الفلسطينية - في وطن خاص به في المنطقة . ولابد لهذا السلم أيضا أن يقوم على حق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود المستقل والسيادي داخل حدود معترف بها دوليا ، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧ .

واذ أعود الى المسألة الهامة المتمثلة في كيفية بدء مفاوضات تؤدي الى تسوية سياسية ، نؤيد تاييدا كاملا دعوة الامين العام الى عقد مؤتمر دولي معني

بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة بمشاركة جميع الاطراف المعنية . ونتشاطر مع الامين العام ايمانه ومؤداه انه لابد للمجتمع الدولي ، وعلى رأسه مجلس الامن ، أن يبذل جهدا عاجلا للنهوض بعملية تفاوض فعالة . ونود أن نشير هنا الى أن مجلس الامن قد أنشئ بالضبط بغرض الحفاظ على السلم والامن الدوليين . ونعتقد أن الولاية الفريدة المنوطة به وهيكله السياسي وهيبته الدولية ، اذا ما اقترنت بجميع الموارد المتاحة للامانة العامة للامم المتحدة ، يمكن أن تجعل منه أداة فعالة للغاية من أجل تحقيق هذه المقاصد .

أما عن أين تجرى هذه المفاوضات أو متى أو كيف تجرى ، فالمهم هو أنها لا بد أن تجرى إن كان لدائرة أعمال الشغب والانتقام الشرسة المثيرة وكذلك الخوف والشك والموت والدمار التي عصفت بالمنطقة لأكثر من أربعين سنة أن تتحطم الى الابد . ونحن نعتقد أن هذا هو الدرس الاساسي الذي يستخلص من الاضطرابات التي وقعت في الاسابيع السبعة الماضية .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : حيث أن هذه هي المرة الاولى التي أتكلم فيها هنا في شهر كانون الثاني/يناير فإنني أود في البداية أن أتقدم اليكم - سيدي - بالتهاني على توليكم رئاسة مجلسنا لهذا الشهر .

كما أود أيضا أن أتقدم بالشكر الى الممثل الدائم للاتحاد السوفياتي ، الذي تولى رئاسة المجلس لشهر كانون الاول/ديسمبر الماضي .

بعد ذلك أود أن أقوم بالترحيب بالممثلين الدائمين للاعضاء الخمسة الجدد في مجلس الامن - البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، نيبال ، يوغوسلافيا - وإنني مبتهج بصفة خاصة بانضمامهم الى عضوية مجلس الامن ، حيث أنني وبعثتي تربطنا بهم وببعثاتهم روابط صداقة ومودة وثقة .

ينظر مجلسنا في تقرير الامين العام للامم المتحدة بشان الحالة في الاراضي المحتلة تنفيذا للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) الصادر في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر الماضي . إن دقة التقرير وعمقه وما اتسم به من موضوعية التحليل ، كذلك الطابع البناء والحكيم لما ورد به من توصيات تخلص بنا الى أن هذا التقرير إنما يتناسب تماما مع تطلعاتنا . ومن الانصاف حقا أن يحاط الامين العام علما بذلك . كما أود أيضا أن أشيد بمساعدة السيد غولدينغ ، الذي أدى المهمة التي عهد بها اليه السيد بيريز دي كوييار على نحو مثالي للغاية في ظل ظروف صعبة .

إن خطورة الاحداث التي وقعت في الاسابيع الاخيرة في الاراضي المحتلة . إنما تبرر تماما قلق المجتمع الدولي . فتلك الاحداث تبرهن على الاحباط العميق الذي يشعر به الشعب الفلسطيني وخاصة جيل الشباب إزاء الافتقار الى اي منظور لمستقبلهم . وكما اكد رئيس وزراء بلادي السيد جاك شيراك منذ بضعة أيام أنه من المأمول فيه أن

يمكّن عام ١٩٨٨ - بين جملة أمور - اسرائيل مرة أخرى من أن تدرك الحاجة الملحة لايجاد حل للمشكلة الفلسطينية بالطرق السلمية التفاوضية .

أود مرة أخرى أن أعرب عن قلق فرنسا العميق . لقد شعرنا بغاية الجزع إزاء حالة التوتر البالغ التي تسود الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة . فمنذ بداية المجابهات وفرنسا توالي على نحو متكرر القيام بالاتصال بكل من السلطات الاسرائيلية وشتى الدوائر الاخرى من أجل وضع حد لحالة لا تتماشى مع القانون ولا مع العدالة . وفرنسا تشجب دائرة العنف تلك ، وتطالب مرارا الحكومة الاسرائيلية بأن تتصرف وفقا للالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي . وأخيرا ، قامت فرنسا بادانة تدابير الطرد التي اتخذت ضد الفلسطينيين الذين ولدوا وشبوا عن الطوق في تلك الارض .

ولا يسع وفد بلادي إلا أن يكرر - كما فعل الامين العام في تقريره - انه يتعين على اسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - أن تتحمل مسؤولياتها الدولية وأن تطبق دون قيد أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب ، والصادرة في ١٢ آب/اغسطس عام ١٩٤٩ .

إن اسرائيل طرف من الاطراف الموقعة على تلك الاتفاقية ، شانها في ذلك شان معظم الدول حقا . وكون أن تلك الاتفاقية تنطبق على الاراضي المحتلة أمر لا يرقى اليه الشك . وقد اعترف مجلسنا بذلك مرارا . ولئن كانت مسؤولية احترام الاتفاقية تقع بالكامل على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال ، فإن الاطراف الاخرى الموقعة على الاتفاقية ملزمة بموجب المادة الاولى منها بأن تكفل احترام ذلك الصك في ظل جميع الظروف .

إن التنفيذ الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة من شانه أن يمكن مبدئيا من وضع حد لدائرة العنف ، وأن يكون مرشدا لتهيئة مناخ هادئ يفضي الى ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الاوسط .

لا يسعنا إلا أن ننضم الى هذه الشروط ، والى الاشادة التي تقدم بها الامين العام الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، لما تقوم به من أنشطة في الاراضي المحتلة ، ونحن على أهبة الاستعداد لتاييد جهود تلك المنظمة وذلك بالاستجابة

لاي نداءات يمكن أن تتقدم بها في معرض الاضطلاع بمهامها السامية النبيلة . وفضلا عن ذلك ، نطلب من اسرائيل أن تيسر مهمتها .

أما بالنسبة لتكثيف أنشطة وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، فهذا طريق يجب أن نسلكه ، وفي ضوء ما يشعر به الآن من احتياجات الاسعافات الاولية ، فإن المبادرات المقترحة في تقرير الامين العام تبدو لنا على أنها تبرهن على قدرة تلك المنظمة على تكييف بل وتعزيز نشاط نعلم جميعا أنه ضروري تماما . لذا ، فإنه واجب على كل منا أن يقدم الدعم اللازم لتلك الانشطة .

لهذا يشعر وفد بلادي أنه من الحكمة ، وانطلاقا من رغبة جماعية في الواقعية والتوفيق ، أن يختار المجلس اليوم أن يمضي قدما ويعتمد قرارا يرمي في المقام الاول الى كفالة سلامة السكان المدنيين وحمايتهم . ومع ذلك ، فإن المسالة الاصمى هي مستقبل سكان الاراضي المحتلة والعلاقات بين اسرائيل والدول العربية . لقد أحرز بالفعل تقدم في المجتمع الدولي بشأن عقد مؤتمر دولي . فمن الواضح تماما أن الامر الواقع لا يمكن أن يستمر الى الابد . والاحداث الراهنة تبرهن على الضرورة الملحة للانخراط بحزم في عملية تفاوض ترى الى التوصل الى تسوية سياسية شاملة .

إن موقف بلدي معروف تماما . ففرنسا مقتنعة بأن الوقت قد حان للاطراف المعنية كي تتحرك قدما صوب الاعتراف والحوار المتبادلين وإن الوسيلة الواقعية للغاية لإحراز تقدم تمشيا مع هذه الخطوط هي عقد مؤتمر دولي للسلم .

وليس لديَّ ادنى شك في أن الفرصة ستتاح لمجلسنا في المستقبل القريب لتناول هذا الامر الهام مرة أخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل المغرب . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد سلاوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، لقد أتيحت للوفد المغربي الفرصة قبل بضعة أيام ليعرب لكم عن مدى سعادته لرؤيتكم تترأسون أعمال مجلس الامن لشهر كانون الثاني/يناير . إن الروح القيادية التي اضفيتموها على المناقشات التي اجراها المجلس لغاية الآن بهذه الطريقة المقتدرة والفعالة تعد دليلا آخر على خصالكم الحميدة وسعة خبرتكم الدبلوماسية . ويحدونا الامل في أن يتخذ المجلس تحت رئاستكم قرارات من شأنها أن تسهم في تخفيف معاناة السكان في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل وفي انعاش أملهم الذي يضعونه في الامم المتحدة في مساعدتهم على أعمال حقوقهم المشروعة .

يجتمع مجلس الامن اليوم للنظر في تقرير الامين العام للامم المتحدة الذي أُعدّ وفقا للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) بشأن الحالة في الاراضي العربية المحتلة . ففي الفقرة ٦ من منطوق هذا القرار طلب مجلس الامن من الامين العام ، في جملة أمور ، أن يقدم توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي . وقد وفّر الامين العام لاعضاء المجلس وللمجتمع الدولي بتقديمه هذا التقرير معلومات أوّلية تعطي فكرة أفضل عن حقيقة الاحتلال الاسرائيلي ومدى معاناة الشعب الفلسطيني .

إن التقرير الذي أُعدّ بتجرد وموضوعية فائقين يصف بعض نواحي السياسة الاسرائيلية التي أبرزتها الانتفاضة الشعبية في الاسابيع القليلة الماضية بصورة خاصة . وهكذا فإنه يؤكد على انشغال المجتمع الدولي بالوضع المتفجر الذي لا يزال سائدا في الاراضي المحتلة . وكان من الواضح بالفعل لاي مراقب متيقظ أن استمرار الممارسات الاسرائيلية واستمرار اسرائيل في انكار التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني سيفضيان عاجلا أم آجلا الى ردود فعل من جانب ضحايا هذه السياسة . وبالتالي فإن الفلسطينيين يدافعون عن أنفسهم ويعربون عن حقهم في المقاومة بوصفهم شعبا هدرت كرامته وسلبت منه أرضه ، كما ذكر مؤخرا صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عند افتتاح اجتماع لجنة القدس في إفران في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

وكان من المتوقع تماما ، في ضوء غياب أية امكانية ايجاد حل ، أن الجيل الذي ولد وعاش طيلة حياته تحت الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ سيتحرك بدافع من اليأس من قضيته ، وبطريقة تلقائية ضد سياسة الاحتلال . وكما ذكر في التقرير :

"فالاضطرابات كانت رد فعل ، لقي التأييد من الفلسطينيين من كل الاعمار ومن كافة المشارب والمهن ، تجاه ٢٠ عاما من الاحتلال وفقدان الامل في امكان انهائه في وقت مبكر" . (S/19443 ، الفقرة ١٢)

إن الشعور العام الذي وجده الممثل الخاص للامين العام لدى عينة تمثل السكان الفلسطينيين هو أنه :

"رفض الجميع الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ، وأصرّوا على أن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين وانما هي مشكلة سياسية تقتضي حلا سياسيا" . (S/19443 ، الفقرة ٨)

إن الحاجة الملحة الى ايجاد حل عادل ودائم لمأساة الشعب الفلسطيني أصبحت بالتالي أكثر الحاحا من ذي قبل وذلك لتجنيب سكان الاراضي المحتلة المزيد من المعاناة ووضع حد لحلقة العنف المفرغة في الشرق الاوسط . وبالطبع يتعين علينا الآن أن نعالج أشد الامور الحاحا وأن نستخدم كل السبل القانونية والسياسية والمادية المتاحة دوليا لتوفير الحماية الكافية للشعب الفلسطيني كيما يمكن وضع حد للمعاملة اللاانسانية التي يلقاها السكان العزّل ومن أجل الوفاء بحاجاتهم الحيوية بوصفهم بشرا .

ولكن ، كما قلت أمام هذا المجلس في ١٧ كانون الاول/ديسمبر الماضي ، هذه ليست سوى مرحلة أوّلية ينبغي ، على الرغم من الحاحها ، ألاّ تحجب عن أنظارنا الحاجة الملحّة الى انعاش مسيرة السلم بعقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون في مجلس الامن . وعلاوة على ذلك ، فقد أكد الامين العام في تقريره الاخير بصورة خاصة على أن اجراءات الحماية التي يجب تعزيزها :

"لا يمكن أن تكون أكثر من إجراءات مسكّنة . فهي لا تستطيع معالجة المشكلة الاساسية وهي استمرار احتلال إسرائيل للاراضي التي استولت عليها في حرب عام ١٩٦٧" . (S/19443 ، الفقرة ٣٠)

وفي الحقيقة إن الامم المتحدة والامة العربية والاسلامية تؤكدان دائما على أن تحرير جميع الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، شرط أساسي للسلم في الشرق الاوسط . وعلاوة على ذلك أكدت مرة أخرى لجنة القدس في اجتماعها الاخير المعقود في إفران تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، وكذلك الجامعة العربية المجتمعة في تونس في ٢٣ كانون الثاني/يناير ، على ذلك على النحو الواجب .

ومن هذا المنطلق نود أن نشيد إشادة حارة بما أبداه الامين العام من مثابرة وبعد نظر في تشجيعه في جميع المناسبات بطريقة عملية وواقعية السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق السلم والوئام ، والمؤدية في الوقت ذاته الى احترام التطلعات المشروعة لجميع الشعوب في تلك المنطقة .

إن المملكة المغربية ستواصل تاييد هذه الجهود بطريقة صريحة وتنم عن المسؤولية ، والعمل على أن يسود العقل والشرعية .

وريثما تبدأ المشاورات في اطار هذا المجلس ، كما أوصى الامين العام ، لتهيئة الظروف اللازمة لنجاح مسيرة التفاوض ، فإننا نعلق أهمية قصوى على تلك الخطوات الرامية الى توفير الحد الاقصى من الحماية للسكان الفلسطينيين المضطهدين . إن الشعب المغربي الذي سبق له أن أعرب عن تضامنه واسهامه الايجابي في هذا الصدد ، لا يزال عازما على مواصلة جهده الاخوي لضمان بقاء وازدهار جيل كامل من الفلسطينيين .

إن من واجب المجلس أن يذكر اسرائيل بحزم بالتزاماتها القانونية الواضحة والدقيقة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، والمتصلة بحماية المدنيين وقت الحرب . إن التقرير المعروض علينا يؤكد بصورة قاطعة الانطباق القانوني لهذه الاتفاقية على الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي . وبالمثل فإن أطراف هذه الاتفاقية ملزمة بتاييد جهود المجتمع الدولي لإجبار اسرائيل على تنفيذ جميع أحكام هذه الاتفاقية ، كيما تضطلع بمسؤولياتها بوصفها دولة قائمة بالاحتلال .

إن خطورة الأوضاع في الأراضي المحتلة تتطلب أن يكون المجلس على أكبر درجة من اليقظة من أجل تركيز كل الأجهزة القائمة في الأمم المتحدة من أجل حماية السكان المدنيين سواء بالعمل من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، أو برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أو ادارة شؤون الاعلام .

وفضلا عن ذلك يحدونا الامل في أن يتواصل العمل الفعّال والرشيد الذي تضطلع به لجنة الصليب الاحمر الدولية ، وأن يتسنى تعزيزه لتقديم العون لضحايا القمع .

ولا يسع المملكة المغربية إلّا أن تؤيد توصيات الامين العام بأن يقوم المجتمع الدولي على الفور باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين سلامة الشعب الفلسطيني وحمايته .

وازاء المأساة التي أصبحت القدر اليومي للشعب الفلسطيني الذي حُرم من كل الموارد ومن أبسط مقومات كرامة الانسان ، فقد حان الوقت لان يمارس مجلس الامن سلطته بطريقة مستنيرة وواقعية ، وأن ينحي جانبا - كما اقترح الامين العام - كل بقايا الغضب والاستياء التي تراكمت عبر قرون عديدة من الزمان .

إن استياء الرأي العام الدولي من المعاملة اللاانسانية التي يتعرض لها السكان الابرياء العزّل بات من الامور المعروفة للجميع ، وهذا يعني أن كل الانظار أصبحت الآن موجهة شطر المجلس . إن مصداقية الامم المتحدة برمتها أصبحت الى حد كبير موضع اختبار في هذه المناقشة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المغرب على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ في مستهل بيانه .

المتكلم التالي ممثل مصر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بدوي (مصر) : السيد الرئيس ، إنه من دواعي سروري أن أجدكم اليوم تترأسون أعمال مجلس الامن . ونحن على ثقة بأنكم ستستخدمون كل قدراتكم العالية والمعروفة من أجل إنجاح هذه الاعمال . ولا يفوتني في هذا المجال ، أن أشير إلى العلاقات الودية التي تربط مصر وبلادكم . لقد كان رئيس جمهورية مصر العربية بالامس فقط في زيارة للندن ، حيث أجرى محادثات بنّاءة مع السيدة رئيسة وزراء المملكة المتحدة .

كما أنتهز هذه المناسبة لكي أعبّر عن عميق الشكر للسيد السفير بيلونوغوف ، سفير الاتحاد السوفياتي ، على رئاسته للمجلس في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي . لقد تمّت أعمال المجلس ، مثلما كان متوقعا ، بكل نجاح واقتدار .

أصارحكم القول بأنني أشارك في هذه المناقشة ، وتتنازعني مشاعر متعددة : فشعور بالأسى على فرص ضاعت علينا في الماضي لو أحسن استغلالها لما كنّا في حاجة الى عقد المجلس اليوم ؛ وشعور بالحزن لما نراه اليوم من عنف متزايد ؛ وبصيص من الأمل في أن تحدونا أحداث اليوم إلى الامساك بأطراف الفرصة المتاحة لنا للنظر إلى المستقبل والعمل من أجله بما يحقق السلام والاستقرار في منطقتنا .

لقد شهد المجتمع العالمي ، من خلال ما نقله الاعلام الدولي عبر شاشات التليفزيون ، وغيرها من وسائل اعلامية ، أقبح ما يمكن أن يقوم به الانسان من أعمال وممارسات ، لا يمكن أن يرضى عنها ضمير حي أو يسمح بها نهج متحضر .

لقد تابعنا جميعا المراحل الأولى لهذه الثورة الوطنية الرائعة ، والمواقف النضالية لأبناء هذا الشعب الفلسطيني البطل . ورأينا جنود الاحتلال وهم يعيثون فسادا في مدن وقرى الأراضي الفلسطينية المحتلة . وصدمنا ونحن نشهد سقوط الشهداء واحدا بعد الآخر برصاص قوات القهر . وكنّا على ثقة - ويشاركنا في هذا بقية المجتمع الدولي المتحضر - بأن كل هذا العنف الذي تمارسه اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني لن يقود إلاّ الى نتيجة وحيدة معروفة سلفا ، هي المزيد من المقاومة لسلطة الاحتلال ، والمزيد من التصميم على النضال في سبيل الحرية والحصول على الحق المقدّس في تقرير المصير .

وبدلا من أن تتبيّن اسرائيل أن هذه الانتفاضة يجب أن تكون دافعا لها لأن تتحرك في اتجاه إقامة السلام الشامل والدائم والعادل في الشرق الأوسط ، وبدلا من أن تقرر اسرائيل اتخاذ خطوة أولى في مقابل المبادرات السلمية العربية ، باعلان نيتها - في إطار هذه التسوية الشاملة - في التخلي عن أطماعها في أراضي العرب وانهاء احتلالها لجميع الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وبدلا من أن تعلن اسرائيل عن اجراءات لبناء الثقة واعادة السكينة والهدوء الى نفوس أبناء فلسطين ، بدلا من هذا كله رأينا تصعيد التعنت والعنف ، وشهدنا محاولات كسر الإرادة الفلسطينية في المقاومة عن طريق كسر العظام ، وتابعنا المسؤولين وهم يتفاخرون بما

تفتّق عنه خيالهم من قرارات بالضرب والضرب ، والمضي فيه إلى النهاية ، ومن اجراءات بالعقاب الجماعي ، والمضي فيها مرة أخرى حتى النهاية .

إن اسرائيل ، وهي تطلق بأفعالها العنف من عقاله ، يجب أن تتحمل المسؤولية كاملة فيما وصل إليه الموقف من تدهور يهدد كل جهود التوصل الى هذه التسوية العادلة التي ماتوقفت بلادي ، طوال أكثر من حقبتين من الزمن ، عن بذل الجهد في سبيل تحقيقها .

ولقد حذرت مصر ، طوال سنوات ممتدة ، من الاخطار المحيطة بالموقف ، التي يمكن أن تترتب على توقف عملية توسيع قاعدة السلام ، أو تجمد جهود الحل السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي . كذلك مضت مصر تحاول ، لسنوات طويلة ، إقناع اسرائيل بالتوقف عن هذه الممارسات القهرية التي إن كشفت عن شيء ، فانما تؤكد استمرار نوايا التوسع في أراضي شعب آخر ، واخضاعه للسيطرة الاستعمارية التي أمس المجتمع الدولي المتحضر يدينها بوضوح لا لبس فيه .

إن الدرس العميق الذي لا ينبغي أن يخفى عن أحد ، وعلى وجه التحديد في اسرائيل ذاتها ، هو أن كل محاولات القهر ، لفترة عقدين كاملين ، لم تكسر إرادة النضال أو الرغبة في الحرية لدى أولئك الأبناء الشرفاء الذين لم تبلغ أعمارهم نصف فترة الاحتلال الذي تعرضت له أراضي شعبهم في فلسطين . إن هذا الجيل من أبناء الشعب البطل قد حسم الأمر . ورغم تقدير البعض أننا قد لا نشهد اليوم أو غدا تحقق الأمل المرتجى في الحصول على حق تقرير المصير ، فإن المؤكد أن النتيجة المباشرة لهذه الانتفاضة هي أن تحقيق الأهداف الفلسطينية ليس بالأمر بعيد المنال ، وأن اسرائيل ستضطر ، بعد أن جرّبت كل أنواع العنف والقهر ، إلى الإنصات إلى صوت العقل والمنطق .

إن الشرق الاوسط يشهد هذه الايام أحداثا جساما سيكون لها آثارها العميقة على المنحى الذي يمكن أن تاخذه التطورات بهذه المنطقة . وان اكثر ما يثير الاهتمام من ناحية ، ويفرض ضرورة المعالجة الحكيمة للموقف من ناحية اخرى ، هو أن الانتفاضة الحالية ، مثلما سبق القول ، يتحمل عبئها هذا الجيل من أبناء الشعب الفلسطيني الذي ولد تحت الاحتلال ، أي أنه نفس الجيل الذي سيكون عليه مهمة وعبء اقامة السلام العادل في هذه البقعة المقدسة من الارض .

من هنا فإننا ، وبكل الصدق والامانة ، نحث اسرائيل على ألّا تهدر فرصة البدء في محادثات جادة تستهدف تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع ، تحقق لها أملها في الامن والاستقرار وحسن الجوار مع جيرانها ، وتتيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير دون محاولة للسيطرة عليه أو اجباره للعيش تحت هذا الاحتلال البغيض لاراضيه .

إن فقدان هذه الفرصة يهدد ولا شك بأوخم العواقب والاخطار . إذ أن من الطبيعي أن يصل الشعب الفلسطيني ، في الاراضي المحتلة وخارجها ـ إذا ما فقد الامل في تسوية عادلة ـ الى النتيجة المنطقية للامور ، وهي أن اسرائيل ترفض السلام معه وتبغي الاستمرار في السيطرة على اراضيه واتاحة الفرصة للمزيد من المستوطنين الاسرائيليين للاقامة بها . ومن ثم يستتبع ذلك ما نخشاه من تصعيد للمواقف وفقدان فرصة جديدة متاحة للتوصل الى حل عادل ، ولا يبقى في النهاية إلّا انفجار آخر للموقف .

إننا في مصر على ثقة من أن كل صاحب ضمير يقظ ، في اسرائيل وخارجها ، سيرفض هذه السياسات ، وسوف يتصدى لها من أجل فرض تغييرها .

إننا في مصر نثق أن كل القوى المحبة للسلام والعدل لا يمكن أن تقبل تجزئة الحقوق المقدسة للانسان أو الكيل فيها بمعيارين مختلفين . من هنا فإننا نتوقع أن يتمسك الجميع بمعيار واحد لحقوق الانسان ينطبق على جميع البشر دون تفرقة لجنس أو مذهب أو دين .

لقد أثبتت الاحداث الخطيرة الجارية أهمية وضرورة الاستئناف الفوري لمسيرة السلام لصالح كافة الاطراف المعنية . ولقد اقترح الرئيس محمد حسني مبارك خلال الايام

الاخيرة مبادرة جديدة وهامة للسلام للتمهيد للدخول في مرحلة تفاوضية مجدية . وتقترح هذه المبادرة :

"أن تقوم الاطراف المعنية بوقف كافة أنواع العنف والقمع في الاراضي المحتلة لفترة ستة شهور يتم في خلالها وقف كافة عمليات الاستيطان ؛ واحترام الحقوق السياسية والحريات الاساسية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي ؛ وضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال بواسطة آليات دولية مناسبة ؛ والتحرك نحو عقد المؤتمر الدولي للسلام بهدف التوصل الى تسوية سلمية شاملة تتضمن الاعتراف بحق كل الدول في المنطقة في العيش في سلام ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير" .

لقد طلب وزير خارجية بلادي في خطاب الى الامين العام اليوم توزيع هذه المبادرة كوثيقة لمجلس الامن لكي تكون تحت نظر كل أعضاء المجلس وأعضاء الامم المتحدة .

إن هذه المبادرة تتطلب أن يتم تنفيذ كل عناصرها كإطار متكامل ومترابط في سياق زمني يلتزم به الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي ، وحيث يحتاج ذلك : أولا ، قبول اسرائيل بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام ، سبيلا نحو التوصل الى تسوية تفاوضية ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة ؛ ثانيا ، ايقاف جميع أعمال القمع وبناء المستوطنات ، والقيام بسلسلة من اجراءات بناء الثقة لدى الفلسطينيين ، يأتي في مقدمتها الاعتراف بقانونية انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لمعاملة المدنيين وقت الحرب على الاراضي المحتلة وسكانها ؛ ثالثا ، التزام الجانب الفلسطيني بايقاف أعمال المقاومة لفترة زمنية محددة ، ومتابعة قياس وتقييم رد الفعل الاسرائيلي وممارساته وسياساته ، ومع عدم المساس بطبيعة الحال بالحق المطلق للفلسطينيين في معاودة مقاومة الاحتلال إذا ما تبيّن في نهاية الفترة الزمنية عدم جدية اسرائيل .

إن مصر في طرحها لهذه المبادرة تستهدف انقاذ المستقبل من أفعال الحاضر . إن مصر في تقديمها لهذه المبادرة تسعى لوقف التدهور والتحرك الى الامام بهدف الامساك

بفُرص اقامة وتوسيع السلام الشامل . والى حين تحقق هذا الهدف ، فإن بلادي ستمضي في وقفتها الى جانب أبناء الشعب الفلسطيني في نضالهم من أجل استعادة حقوقهم السليبة تحت قيادة ممثلهم الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية .

قبل أن أنهي بياني هذا أود أن أعبّر للأمين العام ، وكذلك للسيد ماراك غولدنغ ، وكيل الأمين العام ، عن عميق التقدير للجهد الكبير الذي بذل في إعداد التقرير الخاص بالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

إن بلادي تنتظر من مجلس الأمن أن ينظر في التقرير والتوصيات التي تضمّنها بالرعاية الايجابية الواجبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ .

السيد بوتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نوشك على بلوغ نهاية الشهر سيدي الرئيس ولم أتشرف حتى الآن بالاعراب عن ارتياحنا لرؤية ممثل المملكة المتحدة يترأس مجلس الأمن . لقد كان شهر كانون الثاني/يناير شهر عمل مكثّف أتاح لنا فرصة لمس ما تتمتعون به من مهارة فائقة وروح المبادرة وحنكة نشعر لكم بالامتنان عليها . ونعرب عن امتناننا أيضا لسلفكم السفير بيلونوغوف الذي وضعه حظه في رئاسة المجلس أثناء شهر حافل بالأعمال والمهام التي اضطلع بها بعزيمة والتزام وكياسة .

أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن الترحيب الحار بوفود البرازيل والجزائر والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا التي انضمت الى المجلس مؤخرا ، وأنا واثق من أن المجلس سيستفيد استفادة كبيرة من وجودها .

إننا نجتمع لدراسة أكثر الجوانب العملية الحاحا في التقرير الذي قدمه الامين العام الى مجلس الامن وفقا للفقرة ٦ من القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) . والوثيقة (S/19443) شاملة ، ويود وفد بلادي أن يشكر الامين العام عليه .

نود أيضا أن نوجه اشارة تقدير خاصة إلى وكيل الامين العام غولدنغ ، الذي كان عليه أن يتغلب على صعوبات كبيرة خلال مهمته الاخيرة في الشرق الاوسط .

لما كان هدف هذه المناقشة هو النظر في أكثر جوانب حالة الفلسطينيين الذين يعيشون في الاراضي المحتلة الحاحا ، فإن النقطة الاولى التي يجب النظر فيها هي ما إذا كانت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ يمكن تطبيقها في هذه الحالة . وهذه المشكلة متناولة في الفقرات ٢١ الى ٢٧ من تقرير الامين العام .

إن موقف اسرائيل بالنسبة للاتفاقية الرابعة هام جدا ، لانه يؤثر بشكل مباشر على ما يمكن القيام به لضمان سلامة وحماية المدنيين الذين يعيشون في الاراضي المحتلة ولذلك من المهم أن يتحمل كل عضو من أعضاء المجلس مسؤولياته ويعرب عن رأيه بشأن هذه النقطة .

يرى وفد بلادي ان اسرائيل ملتزمة شرعا باحترام قواعد السلوك الواردة في الاتفاقية الرابعة ، "وشرعا" وليس "بحكم الواقع" يعني ألا يكون الالتزام على أساس اختيار اسرائيل الحر . ويترتب على هذه المقدمة المنطقية أن سلوك الدولة القائمة بالاحتلال ، التي لا تمتثل للاتفاقية الرابعة ، يشكل انتهاكا للقانون الدولي . إن الاتفاقية ملزمة لجميع الدول المتعاقدة ، بما في ذلك اسرائيل وقد ذكر مجلس الامن والجمعية العامة مرارا وتكرارا تلك النقطة .

الحقيقة أن اسرائيل استولت على الاراضي محل النزاع عن طريق استخدام القوة . والمبدأ الذي يحظر استخدام القوة وارد في المادة ٢ (٤) من ميثاق الامم المتحدة ، وقد أعادت تأكيده مرارا ومؤخرا الجمعية العامة . وفي رأينا أن مسألة ما إذا كانت للدولة السابقة سيادة مشروعة على الاراضي أم لا ليست ذات صلة . لقد صدقت اسرائيل على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وهي لهذا ملزمة بالامتثال لها . والمادة ١ من الاتفاقية واضحة في هذا المعنى .

إن غرض اتفاقية جنيف الرابعة هو تقديم أقصى حد من الحماية الانسانية للشعب الذي يخضع لاحكامها ؛ ولذلك ، فإن واجب جميع الدول الاطراف فيها أن تعمل بالكامل ودون تحفظات على المساعدة على ضمان الاهداف الانسانية للاتفاقية "في جميع الظروف" . قد لا يكون هذا رأي اسرائيل ، ولكنه مع هذا رأي المجتمع الدولي كله كما ورد في قرارات المجلس والجمعية العامة ذات الصلة ، وقد اصبح الرأي القانوني للمجتمع العالمي ، كما أشار بحق تقرير الامين العام . وهذا الموقف تشارك فيه أيضا بالكامل لجنة الصليب الاحمر الدولية .

لقد تناولت هذه النقاط بالتفصيل لأن الخلاف حول انطباق اتفاقية جنيف الرابعة ليس مسألة صغيرة . وفي الحقيقة أنه يخفي الخلاف على السيادة . وهو خلاف لا يمكن تسويته عن طريق المناقشة الشكلية التي تتجنب جوهر المشكلة السياسية .

وحقيقة الامر أن اسرائيل تشكك في سلطة مجلس الامن في النظر في المشاكل الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ، ولا تسمح بتلك التدخلات التي قد تكون ممكنة . وأشير هنا الى التدخلات التي يعرّفها تقرير الامين العام بأنها "حماية نفسية" .

ومن نافلة القول أن بلادي تعتبر أن موقف اسرائيل لا يستند الى أساس من القانون .

إن الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الاراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي ، سواء داخل المخيمات أو خارجها ، يجب أن يتلقى الحماية بينما ينتظر تسوية مستقبلة . إلا أنه دون تعاون الدولة القائمة بالاحتلال لايمكن حل هذه المشكلة بشكل مرض .

أود أن أشير الى ان اسرائيل بعدم اتباعها معايير السلوك الانساني التي يتشاطرها بشكل عام مجتمع الدول فإنها تضر بقضيتها بشكل مؤكد ، وتشوه صورة شعب عظيم مرّ بمحاكمات قاسية من قبل التاريخ .

إن الاحداث التي وقعت في الايام القليلة الماضية قد ولّدت تفهما اكبر للقضية الفلسطينية وتعاطفا معها ، وألقت ظلالا على قضية اسرائيل . وينبغي القول هنا بأن هذا لم يكن ضروريا ، وخاصة ان معاملة المدنيين في الاراضي المحتلة تبدو متأصلة في التقاليد المدنية للشعب اليهودي أكثر مما تتأصل في مواد من القانون . إن الاحداث الخطيرة التي وقعت مؤخرا جعلت من الضروري النظر في "الحماية بالنشر" المشار اليها في الفقرة ٤٣ من تقرير الامين العام .

إن وفد بلادي إذ يتطلع إلى المستقبل والى ما يمكن القيام به عمليا على المدى القصير ، يرى أن على مجلس الامن أن ينهي هذه المناقشة بالاعراب عن قلقة بشأن حماية المدنيين في الاراضي المحتلة .

ونحن مقتنعون بأن مجلس الامن سينجح في الاتفاق على المتابعة الملموسة لهذا الاجتماع . وسيسهم هذا في تخفيف حدة التوتر . وان اسرائيل - بتعاونها - ستجعل موقفها بشأن الاراضي المحتلة أقل غموضا ، وستقدم الدليل على رغبتها في بدء علاقة جديدة مع الطائفة الفلسطينية .

وبالنسبة للتدابير الاخرى ، ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ، فإن وفد بلادي يوافق على الملاحظات والاقتراحات التي أبداها الامين العام .

إن ايطاليا لا تزال تسهم - بمبادرة منها - بشكل متزايد دوما . وبكل ما لديها من وسائل في أعمال وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، وذلك وفقا لارادة البرلمان الإيطالي . وإذا ما طلب منا الوفاء باحتياجات معينة أو التقدم باقترحات محددة ، فسنسهم بكل ما يمكن القيام به لتخفيف الظروف الخطيرة التي يعيشها الفلسطينيون .

وختاما ، أود أن أؤكد مجددا ان المناقشة فيما يتعلق بأهم النقاط التي أثارها تقرير الامين العام ليست سوى جزء مما يجب على المجلس القيام به . إن تسوية قضية فلسطين تسوية سياسية . وما لم نتناول ذلك الجانب ، فإن الاحداث التي وقعت في الاسابيع الماضية ستحدث مرة أخرى لا محالة ، كما علمنا التاريخ في السنوات الـ ٤٠ الماضية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل ايطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية ، وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : يجتمع مجلس الامن اليوم للمرة الرابعة في مدة اقل من شهر ونصف لبحث الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى . وهذا الاجتماع يتميز باهمية خاصة بالنظر الى أن بحث المجلس لهذا الوضع يتم من خلال تقرير للامين العام احالة الى هذا المجلس تنفيذا للفقرة ٦ من القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) يتضمن نتيجة المهمة التي قام بها وكيله السيد ماراك غولدنغ في فلسطين والاراضي الفلسطينية المحتلة والتي تركزت حول توجيهات هذا المجلس على نقطتين رئيسيتين هما :

أولا : دراسة الحالة في الاراضي المحتلة على الطبيعة .

وثانيا : استكشاف الطرق والوسائل التي تمكّن الامين العام من النظر في توصية يوجهها الى مجلس الامن لضمان سلامة وحماية السكان الفلسطينيين في تلك الاراضي .

وبقراءة متانية لهذا التقرير وما تضمنه من توصيات ، جنبا الى جنب مع ما نشرته وتنشره وسائل الاعلام العالمية حول ثورة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي ، ومعاناته اليومية من فاشية القمع ووحشية المعاملة التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، نخرج بالنتائج التالية التي أصبحت تحظى باجماع دولي ماعدا نظام تل أبيب الفاشي وهي :

أولا : الاولوية العليا وطابع العجلة لضمان حماية السكان المدنيين في الاراضي العربية المحتلة من الممارسات القمعية الوحشية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي .

وثانيا : وعلى ذات المستوى من الاولوية العليا وطابع العجلة ، وجوب اتخاذ مجلس الامن الاجراءات السريعة والفعالة لتحقيق الانسحاب المبكر والعاجل لقوات الاحتلال الاسرائيلية من جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى .

وأما بالنسبة للحماية فإن هناك اجماعا دوليا على وجوب تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وقد قدم لنا السيد الامين العام في تقريره تحليلا قانونيا حول وجوب تطبيق هذه الاتفاقية والاجماع الدولي على ذلك بطبيعة الحال باستثناء نظام تل أبيب . وازاء هذا الوضع يترتب على مجلس الامن بالذات كأعلى سلطة دولية مسؤولة عن حفظ الامن والسلم الدوليين ، مسؤولية ضمان تطبيق هذه الاتفاقية من جهة ، جنبا الى جنب مع مسؤولية الدول الاطراف في هذه الاتفاقية لتنفيذ تعهدها بموجب المادة الاولى من هذه الاتفاقية والتي تنص على أن تتعهد الاطراف المتعاقدة السامية باحترام وبكفالة احترام هذه الاتفاقية في جميع الظروف . ويقصد بعبارة "جميع الظروف" أن تشمل الحرب المعلنة وغير المعلنة وحالة الحرب المعترف بها وغير المعترف بها ، والاحتلال الجزئي والكلي بوجود مقاومة مسلحة أو بدونها ، أو حتى تحت ظروف معينة عندما لا يكون الخصم طرفا متعاقدا .

ومن البديهي أن امتناع السلطة المحتلة عن تطبيق هذه الاتفاقية على الاراضـــي التي تحتلها يستوجب من مجلس الامن ومن الدول الاطراف فيها اتخاذ الاجراءات الكفيلـــة بضمان تطبيقها ، بما في ذلك "فرض العقوبات" على السلطة المحتلة ، أي اسرائيـــل . وليس هناك أي تبرير تحت أي ظرف من الظروف للامتناع عن اتخاذ مثل هذه الاجراءات التي تفرضها في واقع الامر بالاضافة الى الالتزام بموجب الاتفاقية ذاتها اعتبارات انسانيـــة لحماية المدنيين العزّل من وحشية سلطات الاحتلال ووسائل القمع التي تمارسها ضدهم .

لقد اتخذ مجلس وزراء خارجية الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربيـــة في اجتماعهم الاخير في تونس قرارا طالب فيه مجلس الامن بتحمل مسؤولياته الكاملـــة تجاه انتهاكات الكيان الصهيوني لاتفاقية جنيف الرابعة في الاراضي الفلسطينيـــة والعربية المحتلة وامعانه في ارتكاب جرائم الحرب المنوّه عنها في المادتيـــن ٤٩ و ١٤٧ مثل القتل والتعذيب والمعاملة اللاانسانية والنفي والإبعاد والاعتقال وطـــرد المواطنين العرب من ديارهم وتشريدهم وبناء المستعمرات الاستيطانية ، وارغام الكيـــان الصهيوني على الوقف الفوري لهذه الاعمال والممارسات واعادة المبعدين الى ديارهـــم تنفيذا لقرارات مجلس الامن ذاتها .

وأما فيما يتعلق بوجوب تحقيق الانسحاب المبكر والعاجل من جميع الاراضـــي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى - جنوب لبنان والجولان العربـــي السوري - فإن تقرير الامين العام وضع أمام مجلسكم الموقّر حقيقة واضحة وثابتة وهـــي أن جميع أبناء الشعب الفلسطيني الذين تحدث اليهم السيد غولدنغ أثناء جولته فـــي الاراضي المحتلة يرفضون الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة . وهذه الحقيقـــة تمثل أيضا وضع أبناء شعبنا في الجولان العربي السوري وفي جنوب لبنان الذين عبّـــروا خلال مقاومتهم الوطنية الباسلة للاحتلال الاسرائيلي عن رفضهم لهذا الاحتلال وتصميمهـــم الاكيد والثابت على المضي في الكفاح من أجل تحرير أرضهم . إن هذه الحقيقة تضع علـــى عاتق هذا المجلس الموقّر مسؤولية خاصة ومحددة للاستجابة والعمل بجدية وبسرعة علـــى تحقيق الانسحاب الكامل والمبكر من جميع هذه الاراضي المحتلة .

لقد استطاعت ثورة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وثورة ابناء شعبنا في جنوب لبنان والجولان العربي السوري التي حظيت بتأييد عالمي أن تقدم للعالم الصورة الحقيقية للكيان الصهيوني بكل بشاعته العنصرية وعقده الفاشية ؛ هذه الثورة وضعت أمام العالم مرة أخرى قضية شعب عانى خلال اربعين عاما سواء في فلسطين المحتلة في عام ١٩٤٨ أو في الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ .

أقول ان هذا الشعب الذي عانى من ممارسات العدوان والتشريد والعنصرية اليومية التي اتخذها نظام تل أبيب سياسة ارهابية رسمية وعلنية تجلت بما سمي ويسمى تارة بالقبضة الحديدية وتارة أخرى بقتل الاطفال والشباب والنساء عمدا وتكسير عظام هؤلاء ومداهمة بيوتهم ، وضربهم دون تمييز بين امرأة ورجل وطفل . وحتى ضرب المعلمين أمام تلامذتهم ، واعتقال وتعذيب الموقوفين . وكثير منهم ، كما أشار اليه تقرير الامين العام ، من الشباب دون من السادسة عشرة ، وبعضهم تصل حداثة عمره الى الحادية عشرة والثانية عشرة ، مما لم يسبق له مثيل في تاريخ أحلك العصور التي شهدت أنظمة فاشية مماثلة إلا في جنوب افريقيا . وبالرغم من كل هذا ، وبالرغم من الإدانة العالمية لنظام تل أبيب ، وبالرغم من الأصوات المتعالية في جميع أنحاء العالم بوجوب وضع حد فوري لهذه الهيستريا الفاشية ، وتأمين حماية السكان المدنيين منها وتحقيق الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة تُسمع هنا وهناك بعض الأصوات التي تساوي بين القاتل والمقتول ، بين المجرم والضحية . وتحاول صرف الانظار عن واقع المأساة التي تفجرت في الثورة الشعبية ضد الاحتلال الاسرائيلي .

الواقع الذي لا يمكن لأحد انكاره هو أن هناك احتلالا عسكريا استيطانيا للاراضي العربية ، وأن هذا الاحتلال وهذا الاستيطان مستمران . وان أبناء هذه الاراضي يواجهون يوميا أعنف حملة بربرية تستهدف سحقهم وانتزاع أرضهم بعد أن انتزعت حقوقهم الوطنية والانسانية الاساسية . وانه ليترتب على هذا المجلس الموقر أن يركز في أعماله على هذا الوضع الذي لا يحتمل الانتظار ولا يحتمل التسويف ، مهما كانت الحجج والدوافع . إن الاحتلال أمر غير مشروع ويتناقض مع كل الشرائع والقوانين الدولية ، بما فيها ميثاق الامم المتحدة ، وازالته دون قيد أو شرط أمر واجب ، بل التزام على المجتمع الدولي . وان ثورة الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة العنف الصهيوني الذي يستهدف أرواحه وحرماته وكرامته ومقدساته جديرة بالتأييد والدعم من جانب المجتمع الدولي المتمثل في مجلسكم الموقر .

إن هذه الثورة جديرة بالتأييد وجديرة بأن تحمل هذا المجلس الموقر على اتخاذ الاجراءات الناجزة والفورية لتمكين شعبنا العربي الفلسطيني المناضل من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة ، بما فيها حقه في العودة الى وطنه ، وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ذات السيادة فوق ترابه الوطني ، وهذا أمر لا ينبغي أن يكون ولن يكون محل مساومة ، أيا كانت الظروف .

ونحن اذ نقدر النواحي الايجابية في تقرير السيد الأمين العام ، كما نقدر المشقة التي تكبدها وكيله ، السيد غولدنغ ، في مهمة جمع المعلومات ، نتوقع من مجلسكم الموقر أن يتخذ وبأسرع وقت ممكن الاجراءات المناسبة لضمان حماية وسلامة السكان المدنيين في الاراضي العربية المحتلة وتحقيق الانسحاب الكامل والفوري من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس . وليكن واضحا انه لا سلام ما دام الاحتلال الاسرائيلي لهذه الاراضي واستيطانها قائمين .

في القرار الذي اتخذه وزراء خارجية الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية في تونس مؤخرا ، دعا الوزراء مجلس الامن الى تحمل مسؤولياته عن اتخاذ القرارات والاجراءات الكفيلة بانهاء الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الاخرى ، ودعوة الامم المتحدة الى الاشراف على انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وقد قرر مجلس الوزراء أيضا وحدة الكفاح الذي يخوضه شعبنا العربي في فلسطين والجولان وجنوب لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي رئيسا للمجلس أود أن أقول لمجلس الامن كلمة موجزة .

لا يوجد متكلمون آخرون لهذه الليلة . كما أفهم أن هناك رغبة عامة في المجلس تتمثل في السعي الى التوصل الى اتفاق بشأن نتيجة هذه المناقشة عندما نستأنفها غدا كما يتحتم علينا ذلك . وحتى الآن مدرج على قائمة المتكلمين ليوم غد ١٠ متكلمين .

أرى أن أفضل طريقة يمكننا اتباعها هي أن نقوم في صباح يوم الغد باجراء مناقشات فردية بشأن امكانية وضع نص لمشروع قرار ينبثق من سلسلة الاجتماعات هذه . وفي تلك المناقشات - التي أشدد على أنها ستكون فردية - سيكون الرئيس تحت تصرف جميع أعضاء المجلس وسيفعل كل ما بوسعه لمساعدتهم .

واذا استخدمنا صباح يوم غد في ذلك النوع من المناقشة فسنتمكن من الاجتماع غدا بعد الظهر لاستئناف مناقشتنا . أعتقد أنه من المستحسن لنا أن نجتمع في الساعة ١٥/٠٠ تماما ، وفي هذا الصدد أهنيء الأعضاء على تقيدهم الدقيق في القدوم الى جلسة بعد ظهر اليوم ، بل في القدوم الى الجلسات السابقة ، وعند استئنافنا لجلسة بعد ظهر غد سيراودنا أمل ، ولكن دون توكيد ، في أن تكون أمامنا ورقة يمكننا أن نركز مناقشتنا عليها .

أود أن أذكر المجلس أننا سنجتمع على أي حال مرة أخرى صباح يوم الجمعة لمناقشة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) . لذا فاننا اذا لم ننته ليلة غد - على الرغم من أنني أفهم أن تلك هي الرغبة السائدة - ستتاح لنا الفرصة لمواصلة المناقشة يوم الجمعة .

ولعدم وجود اعتراض سنواصل نظرنا في هذا البند غدا في الساعة ١٥/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠